

محضر اجتماع لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر لشركة إم بي للهندسة (شركة مساهمة مصرية)

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

إنه في يوم الأربعاء الموافق ٢٦ أغسطس ٢٠٢٦ انعقدت لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر لشركة إم بي للهندسة ش.م.م خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك بناءً على دعوة السيد/ رئيس اللجنة، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

جدول الأعمال

١. عرض ومناقشة تقارير المراجعة الداخلية.
 ٢. مناقشة وأبداء الرأي في القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.
- وقد حضر الاجتماع السادة أعضاء لجنة المراجعة:
- | | |
|---------------------------------------|-------------------------|
| الدكتور/ محمد نادر السيد احمد إبراهيم | رئيس اللجنة - عضو مستقل |
| الأستاذ/ محمد أحمد صالح علي | عضو اللجنة - غير تنفيذي |
| الأستاذة/ لمياء أحمد مختار حسن | عضو اللجنة - عضو مستقل |

كما حضر الاجتماع السادة التالي أسمائهم من الإدارة التنفيذية والمراقب المالي:

- | | |
|--------------------------------|------------------------------|
| الأستاذ/ مصطفى شوقي عبد الغفار | المدير المالي للشركة التابعة |
| الأستاذ/ محمد محسن مرسي | مدير إدارة المراجعة الداخلية |
- وبعد المناقشات اتخذت اللجنة القرارات التالية:

القرارات

القرار الأول: الموافقة على التوصيات المقترحة بالتقارير الصادرة من قطاع المراجعة الداخلية.

القرار الثاني: التوصية لمجلس الإدارة باعتماد القوائم المالية (المجمعة) عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، حيث تمت مناقشتها مع السيد/ مراقب الحسابات.

وقد أحاطت لجنة المراجعة علماً بأن استنتاج مراقب الحسابات قد جاء متحفظاً بشأن بند وحيد، يتمثل في عدم استكمال دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) «الأدوات المالية» حتى تاريخ الفحص المحدود. وتوضح اللجنة في هذا الشأن أن الشركة تعتمد حالياً في تقدير مخصص اضمحلال الأصول المالية على تحليلات داخلية لأعمار الأرصدة وسجلات التحصيل التاريخية وتقييم الجدارة الائتمانية لمحفظه العملاء، وأن المخصصات المدرجة بالقوائم المالية تعكس أفضل تقديرات الإدارة في ضوء هذه التحليلات، إلا أن هذه التحليلات لم تكن قد صيغت في صورة دراسة متكاملة للخسائر الائتمانية المتوقعة بالشكل الذي يستوفي متطلبات المعيار حتى تاريخ الفحص المحدود. وتعزيزاً لمنظومة الحوكمة والتزاماً بأفضل الممارسات المهنية، أوصت اللجنة — ووافقت الإدارة — على تكليف جهة استشارية خارجية مستقلة متخصصة بإعداد دراسة شاملة للخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الربع المالي القادم وبما يسبق

تابع محضر اجتماع لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر لشركة ام بي للهندسة (شركة مساهمة مصرية)

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

إعداد القوائم المالية السنوية، بما يضمن استيفاء كامل متطلبات المعيار. ولا تشير التحليلات الداخلية المتاحة إلى وجود أثر جوهري متوقع على القوائم المالية المجمعة عند استكمال الدراسة، على أن تتولى اللجنة تقييم نتائجها النهائية فور صدورها والتوصية بما يلزم من إجراءات. كما أحاطت اللجنة علماً بفقرة لفت الانتباه الواردة بتقرير الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة — وهي فقرة لا تؤثر على استنتاج مراقب الحسابات — وتتعلق ببند ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية على النحو التالي:

- لم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية نحو استكمال سداد رأس المال المصدر لشركة بيتا إليكتريك كابلز للأسلاك والكابلات الكهربائية حتى تاريخه: وقد أفادت الإدارة بأن الإجراءات جارية، وسيتم دعوة الجمعية العامة للانعقاد خلال الربع المالي القادم لاستكمال هذه الإجراءات واستيفاء المتطلبات لدى الجهات المختصة. وترى اللجنة أن الأمر ذو طبيعة إجرائية، ولا يترتب عليه أثر على الأنشطة التشغيلية للشركة أو على القوائم المالية المجمعة.
- بلغت حقوق الملكية لشركة إيماتادور للتجارة الإلكترونية رصيداً سالباً قدره (٢,٤٣٩,٣٩٠) جنيه: وقد تقرر دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للانعقاد خلال الربع المالي القادم للنظر في هذا الشأن واتخاذ ما يلزم من إجراءات وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وتشير اللجنة إلى أن المبلغ غير جوهري بالنسبة لحجم المجموعة، وأن الأمر يمثل استيفاءً لمتطلب قانوني شكلي.
- في إطار عملية الانتقال إلى نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) الجديد لدى شركة شاحن لحلول المركبات الكهربائية، لا تزال الدورة المستندية الخاصة بحركة المخزون قيد الاستكمال والتفعيل الكامل على النظام المحاسبي، وقد بلغ رصيد المخزون في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ مبلغ ٣,٢٦٢,٣٧٧ جنهماً مصرية، وذلك مع استمرار الشركة في استكمال إجراءات الربط والتسجيل على النظام الجديد. وتتابع اللجنة استكمال هذه الإجراءات أولاً بأول باعتبارها جزءاً من مشروع تطوير النظم بالمجموعة.

وتتولى اللجنة متابعة تنفيذ خطط المعالجة المشار إليها أعلاه والإفصاح عن مستجداتها.

وفيما عدا ما سبق، ليس للجنة المراجعة أي ملاحظات جوهريّة أخرى على القوائم المالية المرافقة، والتوصية لمجلس الإدارة باعتماد القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

هذا وقد انتهى الاجتماع بعد اثبات ما سبق.

رئيس لجنة المراجعة

